

The Negative Impact of the Failure to Return Funds Derived from an Illicit Source to Their Countries of Origin on the Enjoyment of Human Rights: A Study of Obstacles and Mechanisms for Enhancing International Cooperation

Osama Salem Elteer *

Libyan Audit Bureau, Tripoli, Libya

* Corresponding author: Osamaelteer@gmail.com

الأثر السلبي لعدم إعادة الأموال المتأتية من مصدر غير مشروع إلى بلدانها الأصلية على التمتع بحقوق الإنسان: دراسة في العقبات وآليات تعزيز التعاون الدولي

أسامة سالم التير *

ديوان المحاسبة الليبي، طرابلس، ليبيا

Received: 25-07-2026; Accepted: 28-09-2026; Published: 08-10-2026

Abstract

The illicit transfer of assets derived from corruption to foreign jurisdictions constitutes one of the most significant challenges confronting national and international anti-corruption efforts. Perpetrators of corruption offences frequently resort to transferring such assets across borders, concealing their illicit origin through money laundering, and reinvesting them in ostensibly legitimate economic activities in order to evade detection, confiscation, and recovery.

Despite sustained efforts by States and the international community to combat corruption, trace illicit proceeds, and recover stolen assets for the benefit of their countries of origin, the asset recovery process continues to face numerous legal, political, and practical obstacles. These challenges include disparities among national legal systems, the complexity of international judicial cooperation, procedural constraints, and varying levels of political commitment.

This study examines the international and domestic legal framework governing the recovery and return of assets derived from corruption, with particular emphasis on the legal mechanisms available for their repatriation and the principal obstacles that impede their return to their countries of origin. It further explores possible legal and institutional reforms aimed at strengthening international cooperation and enhancing the effectiveness of asset recovery mechanisms. Ultimately, the study argues that the successful return of stolen assets is essential not only for combating corruption but also for promoting sustainable development, reinforcing the rule of law, and enabling States to utilize recovered assets to improve public welfare and safeguard the enjoyment of human rights.

Keywords: Smuggled or stolen assets; asset recovery; human rights; political immunity; international cooperation; legal obstacles.

المخلص

يشكل تهريب الأموال المتأتية من جرائم الفساد إلى خارج الدولة التي استنزفت منها أحد أبرز التحديات التي تواجه جهود مكافحة الفساد على الصعيدين الوطني والدولي، إذ يلجأ مرتكبو هذه الجرائم إلى نقلها عبر الحدود وإخفاء مصادرها غير المشروعة من خلال عمليات غسل الأموال، وإعادة توظيفها في أنشطة اقتصادية مشروعة، بقصد الحيلولة دون تعقبها أو مصادرتها أو استردادها.

ورغم الجهود التي تبذلها الدول والمجتمع الدولي لتعزيز مكافحة الفساد، وتتبع عائداته، واسترداد الموجودات المتحصلة منه، بما يتيح إعادة توظيفها في دعم التنمية وتحسين مستوى الخدمات العامة وتعزيز حقوق الإنسان، فإن استرداد هذه الأموال لا يزال يواجه تحديات قانونية وسياسية وإجرائية متعددة، تتعلق بتباين التشريعات الوطنية، وتعقيد إجراءات التعاون القضائي الدولي، واختلاف الإرادة السياسية بين الدول.

وتسعى هذه الدراسة إلى بيان الإطار القانوني الدولي والوطني المنظم لاسترداد الأموال المتأتية من جرائم الفساد، وتحليل أبرز العقبات التي تحول دون إعادتها إلى دولها الأصلية، مع مناقشة الآليات القانونية والمؤسسية الكفيلة بتعزيز التعاون الدولي وتطوير وسائل استرداد الموجودات، بما يساهم في ضمان إعادتها إلى موطنها الأصلي وتمكين الدول من توظيفها في تحقيق التنمية المستدامة، وتعزيز سيادة القانون، وحماية حقوق الإنسان.

الكلمات المفتاحية: الأموال المهربة أو المنهوبة، إعادة الأموال، حقوق الإنسان، الحصانة السياسية، التعاون الدولي، العقبات القانونية.

مقدمة:

الجغرافيا هي قدر الشعوب فما من شعب اختار جيرانه، فإذا كانت الشعوب قادرة على رسم علاقاتها بالآخرين، فإنها لا تستطيع الهروب من علاقاتها بجوارها، حيث نشأ العالم وتكون عبر التاريخ من دول وشعوب متجاورة، وكما أن للجوار فوائده فإنه ينطوي على بعض الأعباء والمخاطر.

فلا تعدو الحدود السياسية بين الدول أن تكون خطوطاً وهمية، ليست قادرة بحال من الأحوال على المساس بالوحدة الطبيعية بين الدول شاءت هذه الدول أم أبت.

كما تظل الدول ذات الحدود الطبيعية الواضحة كالجبال والأنهار والبحار، متصلة بغيرها من الدول رغم أن كل جزء منها يكون إقليمياً لدولة منفصلة عن الأخرى، فلا الجبال ولا الأنهار ولا البحار قادرة على إحداث قطيعة كلية بين الدول.

لم يتوصل العلم - ولن يتوصل - إلى اختراع يجعل الدولة في عزلة عن غيرها من الدول. فستظل قوى الفساد كقوى الطبيعة الطاغية سيّداً بلا منازع في القدرة على اختراق الحدود بين الدول، فأياً كان التطور فلا شيء سيوقف حركة الفساد والجريمة المنظمة، تماماً كما لا يمكن وقف الرياح والعواصف والزواجر والأمواج ... الخ.

وإذا كانت الدول قادرة على بناء الجدران العازلة أو نصب الأسلاك الشائكة أو تشييد القلاع أو زرع الألغام على حدودها، أو رصها بقوى الأمن، فإنها ستظل عاجزة عن محو علاقات شعوبها ببعضها البعض، بل إن هذه العلاقات قد يتخللها بعض الرتوش التي تجعلها في مواقف يصعب اتخاذ قرارات فيها، نظراً لأن المواطنين بين الدول هم أساسها ومسببها وليست قياداتها.

حيث شهد العالم خلال القرن الماضي تقدماً علمياً هائلاً، وهو تقدم تتزايد وتآثره بصورة مذهلة وسريعة، وقد نجم عن هذا التقدم العلمي نتيجتين أساسيتين هما: التقارب الشديد والاتصال بين الدول وارتفاع درجة المخاطر على الدول المتجاورة وحتى البعيدة، بسبب التطور الصناعي الكبير المتطور باضطراد عمودياً وأفقياً. إن الدول اليوم، لم تعد وحده معزولة عن غيرها من الدول، فقد اختصر التقدم العلمي المسافات الواسعة واختراق الحدود وجعل العالم بحق قرية عالمية.

إن هذا التطور قد انعكس بشكل عام على الحياة الإنسانية وشملت تأثيراته مختلف مناحي الحياة، ومن الطبيعي انعكاسه بشكل مباشر على قواعد القانون الدولي، وقبل هذا التطور العلمي راجت الأفكار عن سيادة الدولة وحقها المطلق في التصرف داخل حدودها وحصانتها أمام الآخرين.

فالتدقق للأموال الغير مشروع بكافة أشكاله يؤثر تأثيراً سلبياً على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فتحويل الاموال المهربة والمكتسبة بشكل غير مشروع خارج الدولة يفقد ناتجها المحلي نسبة كبيرة من تمويل البنية والخدمات العامة والاساسية، بالإضافة الى تعزيز الفساد وتدهور الثقة في المؤسسات الحكومية وعرقلة العملية التنموية وتشويه الموازنات الاقتصادية وتضخم الاسعار والسلع. هذا مما يعرض الامن القومي للخطر.

فيجب على الدول أياً كانت، سواءً مصدرة للأموال المهربة أو المهرب إليها، بان تكافح الفساد بما اوتيت من قوة، وتعزز الشفافية والنزاهة في انظمتها حتى تحقق التنمية وتحافظ على اقتصادها بالاستقرار والعدالة، بالرغم من ان الدول تفتقر الى احصائية رسمية تعرف من خلالها ما تم تهريبه منها وإليها.

في نظري - لم يتوصل العلم - ولن يتوصل إلى طريقة معينة يستطيع إيقاف هجرة الاموال المكتسبة بشكل غير مشروع الى الدول المجاورة والبعيدة. والمشكلة الحقيقية هي في كيفية استرجاع هذه الاموال الى بلدانها الأصلية، الامر الذي تواجهه عدة عقبات سياسية وقانونية واجتماعية واقتصادية، كما يتطلب الامر التطرق الى مصدر هذه الاموال وما خلفته من أضرار، فالأموال المكتسبة من الرشوة ليست كالأموال المكتسبة من الاتجار بالبشر، والاموال المكتسبة من تجارة المخدرات تختلف عن الاموال المكتسبة من جريمة الاختلاس من المال العام. فعملية استرجاع هذه الاموال عملية معقدة للغاية وتمر بمرحل الاقتناء والتعقب والتجميد والحجز والمصادرة وادارتها والتصرف فيها.

المطلب الأول: مفهوم الأموال الغير مشروعة:

عرفتها الأمم المتحدة في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بالعائدات الاجرامية " بأي ممتلكات متأتية أو متحصل عليها بشكل مباشر أو غير مباشر من ارتكاب جرم"⁽¹⁾.

كما عرفت في قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب⁽²⁾ في المادة الأولى والخاصة بالتعريفات بمتحصلات الجريمة: وهي أي أموال ناتجة أو متحصلة، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، من جرائم غسل الأموال أو تمويل الإرهاب أو الجرائم الاصلية، وتشمل الأموال التي تم تحويلها أو تبديلها، كلياً أو جزئياً الى أموال أخرى، كما تشمل أي فوائد أو أرباح أو عوائد من هذه الأموال أو القيمة المستحقة وبأي شكل من الاشكال في ارتكاب الجريمة.

وعرفتها المادة رقم (1) من القانون رقم (3) لسنة 1986 بشأن من أين لك³، بأن يعتبر كسب غير مشروع إذا كان مصدره المحاباة أو التهديد أو مخالفة القانون أو إساءة استعمال الوظيفة أو المهنة أو المكانة أو التأثير أو كان مجهول المصدر أو السبب أو لا يتناسب مع الموارد المشروعة للشخص.

كما تناولت المادة الأولى من قانون رقم (2) لسنة 2005 بشأن مكافحة غسل الأموال⁴، بأن الأموال غير المشروعة هي الأموال المتحصلة من جريمة، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، سواء كانت هذه الأموال ثابتة أو منقولة، مادية أو معنوية بما في ذلك المستندات التي تثبت تملك هذه الأموال أو أي حق متعلق بها. وعرفها صندوق النقد الدولي بأنها حركة الأموال عبر الحدود والتي تكون غير مشروعة من حيث مصدرها (مثل الفساد أو التهريب)، أو سبب تحويلها (مثل التهريب الضريبي)، أو استخدامها (مثل تمويل الإرهاب).

الا انه هنا وجب توضيح امر مهم وهو هل الأموال الغير مشروعة هي نفسها الأموال المنهوبة؟ وهي نفس الأموال المتحصلة من الجريمة؟

نصت المادة (3) من قرار المجلس الرئاسي رقم 1011 لسنة 2017⁵ بإنشاء مكتب استرداد وإدارة أموال الدولة الليبية المهربة والمنهوبة باختصاص المكتب بالبحث والتحري عن الأموال الليبية المنهوبة والمهربة، ثم عرفت المادة (2) من قرار المجلس الرئاسي رقم 1496 لسنة 2019م بشأن إعادة تنظيم مكتب استرداد أموال الدولة الليبية وإدارة الأصول المستردة⁶ على انها:-

- كل الأموال أو الأصول أو الممتلكات أو الموجودات بكافة أنواعها التي تعود — أو كان من المفترض أن تعود ملكيتها للدولة الليبية سواء كانت ثابتة أو منقولة ملموسة أو غير ملموسة بما في ذلك العقارات بكافة أنواعها والأموال والمجوهرات والأسهم والسندات والكمبيالات والصكوك وغيرها من الأوراق التجارية التي كانت أو قد تكون عرضة لأي نوع من أنواع النهب أو السلب أو التهريب، أو تم الحصول عليها بطريق الفساد أو الرشوة بالمعنى الوارد في اتفاقية مكافحة الفساد أو في الاتفاقيات الدولية أو في أي تشريع وطني.
- ب- المستندات والصكوك القانونية التي تثبت ملكية الأموال أو الأصول أو أي حق فيها.
- ج- العائدات الإجرامية بالمعنى الوارد في الفقرتين هـ و ح من المادة الثانية من اتفاقية مكافحة الفساد.

(1) الأمم المتحدة- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد- اعتمدها الأمم المتحدة بموجب القرار رقم 58/4 المؤرخ في 31 أكتوبر 2003، ودخلت حيز النفاذ في 14 ديسمبر 2005.

(2) قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الصادر عن المجلس الرئاسي بقانون رقم (1013) لسنة 2017 بتاريخ 2017/10/24 والمطور بالجريدة الرسمية (عدد خاص) السنة السابعة بتاريخ 5 جمادى الآخر 1439 هـ الموافق 2018/02/21.

القانون رقم (3) لسنة 1986 بشأن من أين لك. (3)

(3) قانون رقم (2) لسنة 2005م بشأن مكافحة غسل الأموال الصادر عن مؤتمر الشعب العام.

قرار المجلس الرئاسي رقم 1011 لسنة 2017 والمعدل بموجب القرار الرئاسي رقم 1163 لسنة 2018 م بشأن استرداد أموال الدولة.

(6) قرار المجلس الرئاسي رقم 1496 لسنة 2019م بشأن إعادة تنظيم مكتب استرداد أموال الدولة الليبية وإدارة الأصول المستردة

اما الأموال المتحصلة من الجريمة فقد تناولت المادة الأولى من قانون رقم (2) لسنة 2005 بشأن مكافحة غسل الأموال، بأن الأموال غير المشروعة هي الأموال المتحصلة من جريمة، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، سواء كانت هذه الأموال ثابتة أو منقولة، مادية أو معنوية بما في ذلك المستندات التي تثبت تملك هذه الأموال أو أي حق متعلق بها.

إذا نصل هنا الأموال منهوبة هو استيلاء على مال أو التصرف فيه دون وجه حق، والأموال المتحصلة من الجريمة هي مرتبطة بجريمة بحكم القانون مباشرة أو غير مباشرة، والكسب غير المشروع وهو الحصول على منفعة بطريقة غير مشروعة وفقاً للقانون.

المطلب الثاني: آليات استرداد الأموال الغير مشروعة:

بالرغم من أن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لم تعرف استرداد الموجودات بشكل واضح، إلا بوروده كمصطلح في المادة 51 منها بأنه مبدأ أساسي، فقد جاءت المادة 57 باسم ارجاع الموجودات والتصرف فيها بإرجاع تلك الممتلكات الى مالكيها الشرعيين السابقين.

وجاءت المادة 57 بإرجاع الموجودات أو التصرف فيها، بأن ما تصادره دولة طرف من ممتلكات يتصرف فيه بطرائق منها ارجاع تلك الدولة الطرف الممتلكات الى مالكيها الشرعيين السابقين.

وعرفت المادة (2) من قرار المجلس الرئاسي رقم 1496 لسنة 2019م بشأن إعادة تنظيم مكتب استرداد أموال الدولة الليبية وإدارة الأصول المستردة بأنها تسجيل وتوثيق أي مال أو أصل باسم المكتب قد تم استرداده كنتيجة الممارسة المهام المسندة الى المكتب بموجب قرار التأسيس، بما في ذلك كل وأي إجراء أو تصرف تتخذه إدارة المكتب بهدف استرداد المال أو الأصل المعني.

ويمكن القول بان عملية الاسترداد بها مجموعة من التدابير والجهود لاستعادة وارجاع الأموال المتأتية من جرائم الفساد الى موطنها الأصلي، ويغلب عليها الطابع الدولي.

الا ان عملية الاسترداد ليست بالأمر السهل، فهي عملية قانونية ومؤسسية متكاملة صعبة تكتنفها عقبات قانونية وسياسية واجرائية تختلف من دولة الى دولة ومن نظام تشريعي الى اخر، وتتخللها علاقات سياسية تؤثر في نجاحها، ولا تقتصر على إعادة الأموال التي تم تهريبها الى الخارج، وإنما تشمل أيضاً التحري عنها وتحديد مواقعها وتتبع مساراتها، واتخاذ التدابير التحفظية اللازمة للمحافظة عليها، ثم استكمال إجراءات مصادرتها وإرجاعها وإدارتها وفقاً للقانون. كما أن هذه العملية تتطلب تضافر الجهود الوطنية والدولية، وتوفير الأطر التشريعية والمؤسسية الملائمة، وتجاوز العقبات القانونية والإجرائية والسياسية والفنية التي قد تعترضها.

وتمثل آليات استرداد الأموال غير المشروعة، على الصعيدين الداخلي والدولي، في مجموعة من الإجراءات القانونية والعملية التي تهدف إلى استعادة الأموال المتحصلة من جرائم الفساد، حيث تبدأ داخلياً بالتحري وجمع الأدلة والمعلومات، وتتبع الأموال وتحديد مصادرها وأماكن وجودها، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتجميدها وضبطها ومصادرتها وفقاً للتشريعات الوطنية. أما على الصعيد الدولي، فتتمثل في التعاون القضائي بين الدول، وتبادل المعلومات المالية، وتقديم طلبات المساعدة القانونية المتبادلة، وتنفيذ إجراءات التجميد والمصادرة وإرجاع الأموال الموجودة في الخارج. وتتم عملية الاسترداد بمراحل تبدأ بالكشف عن الأموال وتحديد مصادرها، ثم اتخاذ التدابير التحفظية اللازمة للمحافظة عليها، واستكمال الإجراءات القضائية المتعلقة بمصادرتها، وصولاً إلى إرجاعها إلى الدولة أو الجهة المستحقة لها. كما تتطلب العملية تنسيقاً مستمراً بين الجهات القضائية والرقابية والمالية والمؤسسات المختصة داخلياً وخارجياً، لضمان فعالية الإجراءات وتجاوز العقبات القانونية والإجرائية. ولا تنتهي عملية الاسترداد بمجرد إعادة الأموال، بل تشمل أيضاً تسجيلها وتوثيقها وإدارتها والرقابة عليها، بما يضمن المحافظة عليها وتحقيق الغاية المرجوة من استردادها.

وبناءً على ذلك، فإن نجاح عملية استرداد الأموال غير المشروعة يرتبط بمدى فاعلية التعاون الدولي، وسرعة تبادل المعلومات، وكفاءة المؤسسات المختصة، ووجود ضمانات تكفل الشفافية والمساءلة في إدارة الأموال المستردة. وهو ما يجعل استرداد الموجودات أحد الأدوات المهمة في مكافحة الفساد، والحد من الإفلات من العقاب، وحماية المال العام، وتعزيز الثقة في مؤسسات الدولة.

كما أن تعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة الأموال المستردة يُعد أمراً ضرورياً لضمان عدم تعرضها مجدداً لسوء الاستعمال، وللتأكد من توجيهها وفقاً للقواعد القانونية والأهداف التي استُردت من أجلها. ويقتضي ذلك إخضاع عمليات التسجيل والتقييم والإدارة والتصرف للرقابة المناسبة، وتحديد المسؤوليات بوضوح، وإعداد التقارير التي تمكن الجهات المختصة من متابعة مصير الأموال المستردة.

المبحث الثاني: العقوبات الرئيسية أمام إعادة الأموال إلى بلدها الأصلي:

لا يخلو أي نظام من النقص والثغرات، والسبب يرجع إلى أن الأمور دائماً في تطور مستمر، الأمر الذي يتطلب مواءمة هذه التطورات وانعكاسها داخل القوانين الداخلية للدول. كما يجدر بنا أن نرجع إلى التأصيل السليم والسبب في هجرة الأموال بشكل غير مشروع. وإيضاً فإن استكمال الدول للمعايير الدولية في الاسترجاع والمصادرة يسهل عملية الاسترداد لمواطنها الأصلي. كما وجب هنا أن نذكر بأن إعادة أو استرداد الأموال المتأتية من مصادر غير مشروعة يكتسي أهمية بالغة، نوجزها في الآتي:

- فهي بمثابة الرادع للمجرمين والفاستدين بأن يقضي على أطماعهم وأن كل الممتلكات المنهوبة سيتم استرجاعها، مما يحد من الممارسات الفاسدة⁽¹⁾.
 - فهي تعبير عن فرض سيادة وإنفاذ القانون ومنع الإفلات من المحاسبة ومؤشر على فعالية التعاون القضائي.
 - فهي عملية إصلاح للضرر واسترجاع الأصول واستثمارها في التنمية المحلية⁽²⁾.
 - استرداد الأموال من الدول يمكن أن يواجه العديد من العقبات والتحديات، وهي عملية معقدة تحتاج إلى التعاون الجدي بين الدول، ومن بين هذه العقبات نذكر بشكل عام الآتي
- 1- **الحصانة السياسية:** نظراً لأن السلطات المعنية تتمتع بالحصانة السياسية، فقد يكون الضبط القضائي للأصول المهربة أو المنهوبة صعباً إلى حد ما. فبسبب تضارب المصالح السياسية وتداخلها ينتج عنه تعرقل جهود استرداد الأموال، حيث يمكن للمسؤولين المتورطين في الفساد أن يستخدموا نفوذهم وسلطاتهم لحماية أنفسهم والتهرب من المسؤولية وتجنب المساءلة.
 - 2- **عدم الجدية في التعاون الدولي:** يعتمد استرداد الأموال من الدول بشكل كبير على التعاون الدولي، فهو يعد أمراً حاسماً في استرداد الأموال من الدول التي قد تم نقلها إليها. فقد يكون من الصعب على المحققين والمدعين العامين الحصول على التعاون الكامل من الدول الأخرى التي قد تكون مهتمة بالدفاع عن الأصول التي تم نهبها أو الاتجار بها، ولها مصلحة في حماية الأصول المهربة أو المنهوبة.
 - 3- **العقبات والعوائق القانونية:** قد يشكل استرداد الأصول تحديات قانونية للدول، حيث أن هذه التحديات قد تأتي من الأطر القانونية المحلية أو قوانين الاسترداد الدولية. وقد يتم تطبيق لوائح صارمة على إجراء المحاكمات أو متابعة الإجراءات القانونية، وقد تكون هناك معايير دولية صعبة لإثبات أن الأموال تدعم عمليات السرقة أو التهريب.
 - 4- **صعوبات في الأساليب والتحقيق:** إن استرداد أصول الدولة يحتاج إلى بحث مكثف وتمويل كامل لاستخراج الأساس وإيجاده وتحديد، فمن الممكن أن تواجه التحقيقات تكنولوجياً وصعوبات تقنية في تتبع الأموال وتحديد موقعها وتحديد المسارات المالية. كما يكون من الصعب إقناع البنوك والمؤسسات المالية الأخرى بالتعاون في تحديد وتتبع الحسابات وجمع الأنشطة وتجميد الأصول المشتبه بها.
 - 5- **ضعف قدرات مؤسسات الدول:** قد يفتقر النظام القضائي والمؤسسات الرقابية في الدول إلى القدرات والموارد اللازمة لمكافحة الفساد واسترداد الأموال المنهوبة. وذلك من نقص في التدريب والخبرة

(1) علي مخزوم التومي - محمد إبراهيم نقاسي - آليات استرداد الموجودات الليبية المهربة في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد - مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية - المجلد (6) العدد (1) ص3.

(2) مجلة حقوق الإنسان والحريات - المجلد 07 - العدد (2) - سنة 2022م ص697.

والتكنولوجيا اللازمة للتعامل مع هذه العمليات المعقدة. وقد يحتاج تعزيز القدرات المؤسسية لتطوير النظم القضائية وتوفير التدريب والدعم الفني للمسؤولين لتمكينهم من استرداد الأموال بفعالية. فهذه العقوبات ليست قائمة شاملة ولكن تختلف تبعاً للدولة والحالة الخاصة بها. فيجب أن يتم التعامل مع كل حالة بشكل فردي وتوفير الجهود المشتركة والتعاون بين الدول لتحقيق النجاح في استرداد الأموال المنهوبة ومكافحة الفساد.

المطلب الأول: العقوبات التي تواجه الدول الطالبة والمتلقية للطلبات في قضايا إعادة الأموال غير المشروعة في مراحل:

- تحديد وتعقب الأموال.

- اتخاذ إجراءات الحجز أو تجميد الأموال.

- مصادرة الأموال.

- استرداد الأموال وإعادتها.

إن تحديد وتعقب الأموال غير المشروعة - اتخاذ إجراءات الحجز أو تجميد الأموال - مصادرة الأموال - واسترداد الأموال وإعادتها هي عمليات معقدة وتواجه العديد من العقوبات التي تؤثر على الدول الطالبة والمتلقية. وفيما يلي بعض العقوبات الرئيسية التي قد تواجهها:

1- **التشريعات والقوانين⁽¹⁾**: قد تفتقر بعض الدول إلى تشريعات قوية وآليات فعالة لمكافحة غسل الأموال وتجارة المخدرات والجرائم المالية الأخرى. وهذا من شأنه أن يعرقل جهود تحديد وتعقب الأموال غير المشروعة واستردادها. فتباين واختلاف النظم القانونية والقضائية من بلد إلى آخر يؤثر على التعاون الدولي والتنسيق فيما يتعلق بتحديد وتعقب الأموال غير المشروعة واستردادها.

2- **التعاون الدولي**: قد تواجه الدول صعوبة في الحصول على التعاون الدولي لتحديد وتعقب الأموال غير المشروعة، خاصة إذا كانت الأموال قد تم نقلها عبر الحدود الدولية. ومن هذه التحديات هو عدم تبادل المعلومات والتعاون المشترك بين الدول في هذا الصدد. فيمكن أن تكون عمليات المساعدة القانونية المتبادلة وتسليم المجرمين مرهقة وتستغرق وقتاً طويلاً، خاصة عند وجود عقبات بيروقراطية وحاجز لغوية واختلافات قانونية وثقافية بين البلدان.

الجدير بالذكر هنا أن ليبيا من الدول النشطة في الامتثال لنصوص الاتفاقيات التي دخلت وأصبحت طرفاً فيها، فقد كرسّت ليبيا خلال الطعن الدستوري رقم (57-1ق) بتاريخ (23) ديسمبر 2013م مبدأً أسبقية تطبيق المعاهدات الدولية على التشريعات الداخلية، وتعتبر المبادئ القانونية التي تقرها المحكمة العليا الزامية لجميع المحاكم وكل الجهات القضائية الأخرى في ليبيا طبقاً للقانون رقم (6) لسنة 1982م المعدل بموجب القانون رقم (23) لسنة 2012م.

3- **السرية المصرفية والشركات التجارية المعقدة**: يستفيد الأشخاص الذين يقومون بتحويل الأموال غير المشروعة من السرية المصرفية والشركات التجارية المعقدة في إخفاء عملياتهم المشبوهة، مما تواجه الدول صعوبة في الوصول إلى المعلومات المالية اللازمة لتحديد وتعقب هذه الأموال.

4- **تحديات التكنولوجيا المتقدمة⁽²⁾**: قد تستخدم الجرائم المالية التكنولوجيا المتقدمة لتغطية أثر الأموال غير المشروعة وصعوبة تحديدها وتعقبها. على سبيل المثال، يمكن استخدام العملات الرقمية والتشفير لإخفاء أصل الأموال وتعقب مسارها. فالانتقال إلى الخبرة في الطب الشرعي الرقمي، وتحليل البيانات، والذكاء الاصطناعي يعيق قدرتهم على تتبع الأموال غير المشروعة واستعادتها بشكل فعال.

(1) كريم معروف - إشكاليات التعاون الدولي في استرداد الأموال المنهوبة وعائدات الإجرام المهربة إلى الخارج ص5.

(2) المنتدى العالمي لاسترداد الأموال - واشنطن العاصمة - (4-6) ديسمبر 2017م ص2.

- 5- **قدرات التحقيق والقضاء المحدودة:** قد تنفق بعض الدول على القدرات الفنية والموارد البشرية اللازمة للتحقيق في قضايا الأموال غير المشروعة ومتابعتها قضائياً. قد يكون هناك نقص في الخبرة والتدريب والتكنولوجيا المتطورة لدى الجهات المعنية.
- 6- **الفساد وانعدام الإرادة السياسية:** الفساد داخل وكالات إنفاذ القانون، والأنظمة القضائية، والحكومات يمكن أن يقوض الجهود المبذولة لمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة. إن عدم قدرة الإرادة السياسية للتصدي للجرائم المالية أو تأثير الأفراد الأقوياء المتورطين في مثل هذه الأنشطة يمكن أن يعيق التقدم في تحديد الأموال غير المشروعة واستعادتها.
- 7- **التحديات المالية والموارد الأخرى:** عمليات تحديد وتعقب الأموال غير المشروعة تتطلب موارد مالية وبشرية كبيرة. قد تواجه الدول صعوبة في تخصيص الموارد اللازمة لتنفيذ هذه العمليات، خاصة إذا كانت تعاني من عجز الميزانية أو الفقر وقلة الموارد.
- 8- **طبيعة الأموال غير المشروعة العابرة للحدود:** غالباً ما تتدفق الأموال غير المشروعة عبر الحدود الوطنية، مما يجعل من الصعب تعقبها واستعادتها، وتنشأ قضايا الولاية القضائية عندما تتشارك في العملية بلدان متعددة، حيث قد تختلف الأطر القانونية وآليات التعاون، مما يعيق التعاون الفعال.
- 9- **الافتقار إلى المعايير والمواثيق الدولية:** هناك حاجة إلى أطر وبروتوكولات دولية موحدة لتسهيل تحديد واسترداد الأموال غير المشروعة، فعدم الاتفاق في التعريفات القانونية، ومتطلبات إعداد التقارير، وإجراءات استرداد الأصول عبر الولايات القضائية يخلق عقبات في المعركة العالمية ضد التدفقات المالية غير المشروعة.
- 10- **التأخيرات القانونية والإجرائية:** يمكن أن تستغرق العمليات القانونية المتعلقة بتحديد الأصول وتجميدها واستردادها وقتاً طويلاً ومعقدة قد تؤدي إلى إجراءات المحكمة والطعون القانونية المطولة. مما يؤدي إلى تأخير كبير في عودة الأموال غير المشروعة إلى أصحابها الشرعيين. وهذه من العوائق العملية التي تعيق عملية الاسترداد، فسوء اختيار السبل القانونية والقضائية المناسبة وإهدار الوقت غير المبرر حتى تضيق الأموال ويختفي مصدرها، وضعف الجهود الدبلوماسية والسياسية، وصعوبة الإثبات من ناحية وجود الأموال وإثبات ملكيتها وفسادها وغياب الشفافية من شأنه أن يعرقل استرداد الأموال.
- 11- **الإخفاء من خلال الأنشطة التجارية القانونية⁽¹⁾:** غالباً ما تختلط الأموال غير المشروعة مع الأنشطة التجارية المشروعة، مما يجعل من الصعب التمييز بين الأصول القانونية وغير القانونية فيستغل المجرمون الثغرات الموجودة في هياكل الشركات، وغسل الأموال القائم على التجارة، والملاذات الضريبية لإخفاء الأصل الحقيقي وملكية الأموال غير المشروعة. فتقوم المنظمات الإجرامية باستمرار تكييف تقنيات غسل الأموال الخاصة بها لتفادي اكتشافها. فهم يستغلون الحسابات الخارجية، والشركات الوهمية، والمعاملات المالية المعقدة، والتقنيات الناشئة، مثل العملات المشفرة، لإخفاء أصل وحركة الأموال غير المشروعة.
- 12- **الافتقار إلى الوعي وبناء القدرات:** إن عدم كفاية الوعي حول مخاطر التدفقات المالية غير المشروعة وعدم كفاية التدريب لوكالات إنفاذ القانون والمدعين العامين والقضاة يمكن أن يعيق اتخاذ إجراءات فعالة ضد هذه الأنشطة. فبناء قدرات أصحاب المصلحة المعنيين من خلال برامج التدريب وتبادل المعرفة أمر بالغ الأهمية للتغلب على هذه العقبات.
- وتتطلب معالجة هذه العقبات تعاوناً دولياً، وتعزيز الأطر القانونية، وتعزيز القدرات التكنولوجية، ومبادرات بناء القدرات لجهات مكافحة غسل الأموال، ووحدات الاستخبارات المالية، الأمر الذي يساعد بشكل كبير منصات التعاون الدولي في أن تتحسن لتحديد وتتبع واسترداد الأموال غير المشروعة.

(1) محمد حبيب - آليات التعاون لدولي لمواجهة جرائم الفساد في ظل أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد 2003م - ص360.

المطلب الثاني: الأثر السلبي للعقوبات التي تواجه الدول الطالبة والمتلقية للطلبات في قضايا إعادة الأموال غير المشروعة في مراحل:

- تحديد وتعقب الأموال.
- اتخاذ إجراءات الحجز أو تجميد الأموال.
- مصادرة الأموال.
- استرداد الأموال وإعادتها.

إن الأثر السلبي للعقوبات التي تواجه الدول الطالبة والمتلقية للطلبات في قضايا إعادة الأموال غير المشروعة في مراحل التحديد والتعقب، الحجز والتجميد، المصادرة واسترداد الأموال، يكون تأثيره على الدول المصدرة أو المتلقية، بل إن الأمر يذهب أبعد من ذلك، بأن تمتد آثاره حتى على دول العبور، فالجريمة أينما حلت وارتحلت لا بد أن تؤثر في محيطها.

1- **تأثيرات اقتصادية:** قد تتسبب عمليات إعادة الأموال غير المشروعة في تدهور الاقتصادات الوطنية. فعندما يتم تهريب الأموال غير المشروعة من الدولة المصدرة والوصول إلى دولة أخرى، فإن ذلك يؤدي إلى تأثيرات على الاقتصاد الوطني المستقبلي، ويؤدي هذا إلى التأثير السلبي على النمو الاقتصادي وتشويه السوق وانعدام الثقة العامة في النظام المالي.

2- **تأثيرات من ناحية ضعف النظام المالي والمصرفي:** يمكن أن تؤدي عمليات تصدير وإعادة الأموال غير المشروعة إلى ضعف النظام المصرفي والمالي في الدولة الأصلية والمتلقية. فعندما تتدفق الأموال غير المشروعة من وإلى النظام المصرفي، فإن ذلك يسبب ضعفاً في هيكله ويجعله عرضة للفساد والتلاعب المالي. كما تزيد العمليات غير المشروعة من تداعيات الفساد وتؤثر على قدرة النظام المصرفي على تمويل الاستثمارات الصحيحة وتعزيز النمو الاقتصادي.

3- **تأثيرات بتهديد الأمن القومي:** يشكل تدفق الأموال غير المشروعة تهديداً للأمن القومي للدول. فعندما تتسلل الأموال غير المشروعة إلى الدول، قد تكون مرتبطة بأنشطة غير قانونية مثل تمويل الإرهاب وتجارة المخدرات وتهريب الأسلحة. ويمكن أن يؤدي وجود هذه الأنشطة إلى زعزعة الأمن القومي وزيادة مخاطر الجريمة المنظمة والعنف.

4- **تأثير على سمعة الدولة:** إذا لم تتمكن الدولة المتلقية أو المصدرة من المعالجة بشكل فعال قضايا إعادة الأموال غير المشروعة، فقد تتأثر سمعتها على المستوى الدولي. وتعرض للانتقادات والعقوبات الدولية وربما تفقد مصداقيتها في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. كما يؤثر هذا على العلاقات الدولية والتعاون الاقتصادي والسياسي مع الدول الأخرى.

5- **تأثيرات بعدم تحقيق العدالة:** يكون للعقوبات التي تواجه الدول الطالبة والمتلقية تأثير سلبي على تحقيق العدالة. إذا لم يتمكن النظام القضائي من معالجة قضايا إعادة الأموال غير المشروعة بفعالية، فقد يؤدي ذلك إلى انكار العدالة وعدم انصاف الأفراد المتضررين وعدم محاسبة الجناة. ويشجع ذلك إلى المزيد من الفساد ويؤثر على النظام القانوني بشكل عام.

من هنا فإنه يجب على الدول أن تعمل على تجاوز هذه العقبات وتعزز التعاون الدولي في مكافحة غسل الأموال وإعادة الأموال غير المشروعة. كما يجب تعزيز التشريعات المناسبة وتعزيز القدرات القضائية وتعاون الأجهزة الأمنية بين الدول لتبادل المعلومات والتحقيق في الجرائم المالية. بالإضافة إلى ذلك، يجب تعزيز الوعي والتثقيف والشفافية والمساءلة في النظم المالية والمصرفية.

المبحث الثالث: التدابير اللازمة لاسترداد الأموال المنهوبة وآليات قياسها:

المطلب الأول: التدابير التي ينبغي اتخاذها لضمان تخصيص الأصول المستردة من الدول نتيجة الكسب غير المشروع في حقوق الإنسان:

لتخصيص الأصول المستردة من الدول نتيجة للكسب غير المشروع في حقوق الإنسان، يجب اتخاذ مجموعة من التدابير لضمان استخدام تلك الأصول بطرق تعزز وتدعم حقوق الإنسان. وفيما يلي بعض التدابير التي يمكن اتخاذها:

- 1- **وضع إطار قانوني وتنظيمي:** ينبغي على الحكومات والمؤسسات المعنية وضع إطار قانوني وتنظيمي يحدد الإجراءات اللازمة لتخصيص الأصول المستردة من الدول لأعمال حقوق الإنسان. يجب أن يكون هذا الإطار متوافقاً مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان ويضمن الشفافية والمساءلة في استخدام تلك الأصول.
 - 2- **إنشاء صناديق خاصة:** يمكن إنشاء صناديق خاصة لتخصيص الأصول المستردة من الدول لأعمال حقوق الإنسان. ويجب أن تكون هذه الصناديق مستقلة وشفافة، ويتم إدارتها بطريقة تضمن الاستخدام الفعال لتلك الأصول في تعزيز وحماية حقوق الإنسان.
 - 3- **التشاور والمشاركة:** ينبغي على الحكومات والمؤسسات المعنية أن تشارك المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والأفراد المعنيين في عملية تخصيص الأصول المستردة. كما يجب أن تكون هناك آليات للتشاور وجمع آراء الأطراف المعنية لضمان تلبية احتياجاتهم ومخاوفهم ومطالبهم.
 - 4- **توجيه الأصول للمشاريع ذات الأثر الإيجابي:** يجب أن يتم توجيه الأصول المستردة من الدول لمشاريع وبرامج تعزز حقوق الإنسان. يمكن أن تشمل هذه المشاريع تعزيز التعليم والصحة وحقوق العمال والمجتمعات المحلية وحقوق النساء والشباب وغيرها من القضايا ذات الصلة.
 - 5- **المراقبة والتقييم:** ينبغي أن توجد آليات لمراقبة وتقييم استخدام الأصول المستردة لأعمال حقوق الإنسان. يجب أن يتم تقديم تقارير دورية وشفافة عن استخدام تلك الأصول وتحقيق النتائج المرجوة في تعزيز وحماية حقوق الإنسان.
 - 6- **التعاون والشراكات:** يمكن تعزيز فعالية تخصيص الأصول المستردة من الدول من خلال التعاون والشراكات مع المجتمع الدولي، بما في ذلك المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية، والدول الأخرى. يمكن تبادل الخبرات والممارسات الجيدة والمساعدة المالية والفنية لتعزيز قدرة الدول على تخصيص الأصول المستردة لأعمال حقوق الإنسان.
- إن تخصيص الأصول المستردة من الدول لأعمال حقوق الإنسان يتطلب تعاون مشترك وجهود مستمرة من قبل الحكومات والمؤسسات المعنية والمجتمع المدني. كما يجب أن تكون هذه الجهود موجهة نحو تعزيز العدالة والمساواة وحماية حقوق الإنسان للأفراد والمجتمعات المتضررة من الكسب غير المشروع.

المطلب الثاني: قياس التدفقات المالية غير المشروعة في الدول:

- قياس التدفقات المالية غير المشروعة في الدول يشكل تحدياً كبيراً، حيث تكون هذه التدفقات غير قانونية وعادةً ما تكون مخفية وصعبة التتبع. ومع ذلك، هناك بعض الأساليب والأدوات التي يمكن استخدامها لتقدير حجم التدفقات المالية غير المشروعة. وفيما يلي بعض الطرق الشائعة لقياسها⁽¹⁾:
- 1- **تحليل البيانات المالية:** يمكن استخدام تحليل البيانات المالية للتحقق من وجود تدفقات مالية غير مشروعة. يتضمن ذلك تحليل القوائم المالية والحسابات البنكية والتحويلات المالية لتحديد الاختلالات والأنماط غير المعتادة التي يمكن أن تشير إلى وجود تدفقات غير قانونية.
 - 2- **التحقيقات المالية:** يمكن أن تقوم السلطات القضائية والجهات الرقابية بإجراء التحقيقات المالية لكشف وتحليل التدفقات المالية غير المشروعة. يتضمن ذلك جمع الأدلة والمعلومات من مصادر متعددة، بما في ذلك التحقيقات المصرفية والمحاسبية والتحليل الجنائي المالي.
 - 3- **البيانات الدولية والتقارير:** يمكن الاستفادة من البيانات الدولية والتقارير التي تتعلق بالتدفقات المالية غير المشروعة. تتوفر بعض المنظمات الدولية والمؤسسات المالية العالمية لتقديم تقارير وتقييمات حول حجم التدفقات المالية غير المشروعة في الدول.

(1) مجلس حقوق الإنسان - الدورة التاسعة عشر - التقرير السنوي لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان - ص 3.

- 4- **دراسات الحالة والأبحاث:** يمكن إجراء دراسات الحالة والأبحاث لقياس التدفقات المالية غير المشروعة في الدول. يشمل ذلك تحليل الحالات الفردية والتوصل إلى تقديرات تقريبية لحجم التدفقات غير المشروعة بناءً على المعلومات المتاحة والمنهجيات المستخدمة.
- 5- **تحليل القطاعات الاقتصادية:** يمكن تحليل القطاعات الاقتصادية المختلفة للكشف عن التدفقات المالية غير المشروعة. قد تكون هناك قطاعات معينة تُستخدم بشكل متكرر لتحويل الأموال غير المشروعة، مثل القطاعات غير المنظمة أو القطاعات ذات القواعد الضعيفة للمراقبة المالية.
- يجب أن نلاحظ** أن قياس التدفقات المالية غير المشروعة يكون صعباً ومعقداً بسبب الطبيعة الغير قانونية والمخفية لهذه التدفقات. فقد تكون هناك فجوات في البيانات المتاحة وصعوبة في تحليلها بشكل دقيق. ومع ذلك، تطوير الأدوات والمنهجيات لقياس التدفقات المالية غير المشروعة يستمر باستمرار من قبل الجهات الرقابية والمؤسسات الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بهدف زيادة الشفافية وتعزيز مكافحة الفساد المالي.

المبحث الرابع: الأصول المعادة وحقوق الإنسان:

نظرياً، يمكن أن يكون لدمج عائدات الفساد في ميزانية الدولة آثار إيجابية. فعلى سبيل المثال، يمكن استخدام هذه الأموال لتمويل الخدمات العامة مثل التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية، مما يؤدي إلى تحسين مستوى الحياة للمواطنين وتوفير فرص أفضل. وقد تساهم هذه الأموال أيضاً في تعزيز البنية التحتية وتطوير الاقتصاد، مما يمكن أن يؤدي في نهاية المطاف إلى إضافة أفضل لحقوق الإنسان⁽¹⁾.

ومع ذلك، يجب أيضاً أخذ العديد من العوامل في الاعتبار. فالفساد يعد انتهاكاً لحقوق الإنسان، واستخدام عائداته يمكن أن يكون مثيراً للجدل، خاصة إذا لم تتم معالجة جذور المشكلة وتحسين النظام الحاكم والشفافية. قد يؤدي دمج الأموال المستندة إلى الفساد في الميزانية العامة إلى زيادة التواطؤ مع الفساد وتعزيز الانعدام في الشفافية والمساءلة.

بالتالي، من الضروري أن تعمل الدول على تحقيق العدالة ومكافحة الفساد بشكل فعال، بالإضافة إلى تعزيز المساءلة والشفافية في إدارة الأموال العامة. فيجب أن تستخدم الأموال المستندة إلى الفساد بطرق تعزز الحقوق الإنسانية وتعمل على تعزيز التنمية المستدامة ورفاهية المجتمع بشكل عام.

المطلب الأول: استثمار الأموال المنهوبة:

إن استثمار أموال الفساد بشكل إيجابي في ميزانية الدولة يتطلب إجراءات صارمة ومفصلة لضمان أن تكون الأموال موجهة بطرق تعزز الحقوق الإنسانية وتعمل على تحقيق التنمية المستدامة. وفيما يلي بعض الخطوات التي يمكن اتخاذها:

- 1- **تعزيز الشفافية والمساءلة:** يجب أن يتم التعامل مع أموال الفساد بشفافية تامة وتوفير آليات مستقلة وفعالة للمساءلة. فينبغي أن يتم توفير الوصول إلى معلومات حول كيفية استخدام تلك الأموال والمشاريع التي تم تمويلها منها. كما يمكن استخدام وسائل مثل الرقابة البرلمانية والرقابة العامة ومشاركة المجتمع المدني لضمان أن الأموال تخدم المصالح العامة وتعزز حقوق الإنسان.
- 2- **تمويل الخدمات العامة:** يمكن استثمار الأموال المستندة إلى الفساد في تحسين الخدمات العامة مثل التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية. ويجب توجيه هذه الأموال بطريقة تضمن توفير الخدمات الأساسية للجميع، بما في ذلك الفئات المهمشة والضعيفة وذوي الدخل المحدود.
- 3- **تعزيز البنية التحتية والتنمية الاقتصادية:** يمكن استثمار أموال الفساد في تطوير البنية التحتية وتعزيز النمو الاقتصادي. واستخدام تلك الأموال في تحسين الطرق والجسور والمرافق العامة، وتعزيز القطاعات الاقتصادية التي تسهم في خلق فرص عمل وتحقيق الاكتفاء الذاتي.

(1) مجلس حقوق الإنسان - الدورة التاسعة عشر - التقرير السنوي لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان - ص 7.

- 4- **دعم مكافحة الفساد والإصلاحات السياسية:** يجب أن يتم توجيه جزء من أموال الفساد لدعم جهود مكافحة الفساد والإصلاحات السياسية. واستثمار تلك الأموال في تعزيز النظام القانوني وتعزيز الشفافية وتعزيز القدرة على محاسبة المسؤولين عن الفساد.
 - 5- **المشاركة المجتمعية:** يجب أن يتم تشجيع المشاركة المجتمعية والاستشارة العامة في عملية توجيه أموال الفساد. كما يمكن تشكيل لجان مستقلة تشمل ممثلين عن المجتمع المدني والخبراء للمساعدة في تحديد أفضل الطرق الممكنة لاستخدام تلك الأموال بما يعزز حقوق الإنسان ويعمل على تحقيق التنمية المستدامة.
- مع ذلك، يجب أن نلاحظ أن هذه الخطوات تمثل تحديات كبيرة، فالتعامل مع أموال الفساد يتطلب القدرة على تحديد أصل تلك الأموال وإثباته، وهذا قد يكون صعباً في بعض الأحيان. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تكون هناك إرادة سياسية قوية لمكافحة الفساد وتحقيق الإصلاحات اللازمة.
- على المستوى الدولي، يمكن أن تدعم المنظمات الدولية والمجتمع الدولي الجهود الرامية إلى مكافحة الفساد واستثمار أموال الفساد بشكل إيجابي في ميزانية الدولة. فيمكن تبادل الخبرات والمعرفة وتوفير الدعم التقني والمالي للدول لتعزيز جهودها في هذا الصدد.
- في النهاية، يجب أن يتم التعامل مع أموال الفساد بحذر وشفافية كبيرة، وضمان أنها تخدم مصلحة العام وتعزز حقوق الإنسان وتحقيق التنمية.

المطلب الثاني: تعزيز التعاون والشراكات لتخصيص الأصول المستردة لأعمال حقوق الإنسان؟

- يمكن تعزيز التعاون والشراكات لتخصيص الأصول المستردة لأعمال حقوق الإنسان من خلال الاستفادة من الموارد والخبرات المتاحة في المجتمع الدولي. فيما يلي بعض الطرق التي يمكن تحقيق ذلك:
- 1- **التعاون مع المنظمات الدولية:** يمكن للدول التعاون مع المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة والفساد (UNODC) والبنك الدولي وغيرها من المنظمات ذات الصلة، وأن تقدم هذه المنظمات المساعدة المالية والفنية والقانونية لتعزيز قدرة الدول على تخصيص الأصول المستردة لأعمال حقوق الإنسان.
 - 2- **الشراكات مع المنظمات غير الحكومية:** يمكن للدول التعاون مع المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان ومكافحة الفساد، وأن توفر هذه المنظمات الخبرات والمعرفة المحلية وتعزز المشاركة المجتمعية في تخصيص الأصول المستردة لأعمال حقوق الإنسان.
 - 3- **تبادل المعلومات والخبرات:** يجب أن يتم تعزيز تبادل المعلومات والخبرات بين الدول والمنظمات والمؤسسات المعنية لتبادل المعلومات حول أفضل الممارسات والتحديات والتجارب في تخصيص الأصول المستردة لأعمال حقوق الإنسان. وأن تعزز هذه المعلومات الفهم المشترك وتحسين البرامج والمشاريع ذات الصلة.
 - 4- **المساعدة المالية:** يمكن للدول المانحة تقديم المساعدة المالية للدول النامية لتعزيز قدرتها على تخصيص الأصول المستردة لأعمال حقوق الإنسان، وتوجيه هذه المساعدة لتمويل البرامج والمشاريع ذات الأولوية التي تعزز حقوق الإنسان وتحقيق العدالة الاجتماعية.
 - 5- **توسيع الشبكات:** على الدول بناء شبكات وعلاقات قوية مع بعضها البعض، وكذلك مع المؤسسات ذات الصلة لتعزيز التعاون في تخصيص الأصول المستردة لأعمال حقوق الإنسان. وتنظيم الاجتماعات وورش العمل المشتركة وتبادل الخبرات لتعزيز التفاهم المشترك وتعزيز التعاون الدولي.
- باستخدام هذه الإجراءات يمكن تعزيز التعاون والشراكات لتخصيص الأصول المستردة لأعمال حقوق الإنسان وتعزيز العدالة والمساواة في المجتمعات.

المبحث الخامس: ممارسات الدول في فيما يتعلق بإعادة واستثمار الأموال وآثارها:
هناك العديد من الدول التي نجحت في تنفيذ ممارسات جيدة لاستخدام الأموال المستردة بنجاح نذكر منها.

المطلب الأول: دول نجحت في إعادة التدفقات المالية غير المشروعة.

- **نيجيريا:** أنشأت الحكومة النيجيرية هيئة خاصة تعرف باللجنة الوطنية للمستردات للتحقيق في الفساد واستعادة الأموال المنهوبة. حيث استعادت مبالغ كبيرة من الأموال المنهوبة وتم توجيهها لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحسين البنية التحتية.
 - **البرازيل:** تم انشاء وحدة خاصة تعرف بوحدة التحقيق في الفساد واستعادة الأموال، حيث تم استرداد مبالغ كبيرة من الأموال وإعادة تمويل البرامج الاجتماعية وتعزيز العدالة الاجتماعية.
 - **تونس⁽¹⁾:** أنشأت هيئة خاصة تعرف بمكتب الحقيقة والكرامة والاسترداد للتحقيق في الانتهاكات لحقوق الانسان واستعادة الأموال. حيث نجحت في استرداد أموال منهوبة، واستخدمتها لتمويل دعم الضحايا وتعزيز العدالة الاجتماعية.
 - **كازاخستان:** قامت كازاخستان بجهود كبيرة لاسترداد الأموال المنهوبة، فأنشأت هيئة خاصة تُعرف بـ مكتب الاسترداد الوطني للتحقيق في الفساد واستعادة الأموال.
 - **ناميبيا:** ناميبيا نجحت في استرداد الأموال المنهوبة من عمليات فساد سابقة. تم توجيه هذه الأموال لتمويل البرامج الاجتماعية وتحسين الخدمات العامة في البلاد.
 - **الفلبين:** الفلبين نفذت جهوداً مكثفة لاسترداد الأموال المنهوبة من رجال أعمال ومسؤولين حكوميين فاسدين. تم استرداد مبالغ كبيرة وتوجيهها لتمويل البرامج الاجتماعية وتعزيز التنمية الاقتصادية.
 - **كينيا:** كينيا نجحت في استرداد الأموال المنهوبة من شخصيات سياسية ومسؤولين حكوميين. تم استخدام هذه الأموال في تمويل المشاريع البنية التحتية وتعزيز الخدمات العامة ودعم القطاعات الاقتصادية.
 - **كولومبيا:** كولومبيا نجحت في استرداد الأموال المنهوبة من منظمات إجرامية وعمليات فساد. تم توجيه هذه الأموال لتعزيز الأمن العام ومكافحة الجريمة وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية.
 - **السعودية:** حيث استردت هيئة مكافحة الفساد السعودية أموال قد نهبت من خزانة الدولة في قضايا فساد، وأعلنت بان هذه الاموال سيعاد ضخها في الميزانية العامة لتمويل مشاريع البنية التحتية. هذه أمثلة للدول التي تمكنت من استرداد الأموال المنهوبة بنجاح واستخدامها في تعزيز التنمية وتحقيق العدالة المالية.
- يجب ملاحظة وكما أشرنا آنفاً، أن استرداد الأموال المنهوبة يعتمد على التعاون الدولي والجهود المشتركة بين الدول لمكافحة الفساد واستعادة الأموال، ويعتمد ايضا على الإرادة السياسية والنظم القوية للرقابة والمساءلة والشفافية في استخدام الأموال.

المطلب الثاني: ممارسات جيدة لدولة ليبيا في استرداد الأموال المنهوبة منها وإليها:

ليبيا كغيرها من الدول تسعى جاهدة لاسترداد اصولها وموجوداتها المهربة في الخارج، فبادرت الدولة الليبية بالانضمام الى الاتفاقيات الدولية المعنية بمكافحة الفساد واسترداد الموجودات، منها مصادقتها على اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد، بموجب القانون رقم (10) لسنة 2005م بشأن التصديق على الاتفاقية. وكرست مبدأ ان المعاهدات والاتفاقيات التي تكون ليبيا طرفا فيها بانها الأسمى في التطبيق عن القانون الداخلي، كما سنت العديد من القوانين بهدف منع الفساد ومكافحته، منها القانون رقم (2) لسنة 1979م بشأن الجرائم الاقتصادية، والقانون رقم (10) بشأن التطهير، والقرار بقانون رقم (1013) لسنة 2017م بشأن اصدار قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب. واولكت الى العديد من الجهات قضائية ومدنية كمكتب النائب العام ومكتب استرداد الأموال والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد

(1) منصر فارس ناصر - دراسة حماية المال العام واسترداد الاموال النهوبة أو المهربة - 2022م - ص 37.

وديوان المحاسبة، ولا زالت ليبيا تتعاون مع بعض الدول لاسترداد الأموال المنهوبة، نذكر منها التعاون مع المملكة المتحدة، ومع دولة مالطا والنمسا، كما تعاونت ليبيا فيها في بعض الحالات لاسترداد موجودات لدول أخرى، كالتعاون مع دولة مصر وتونس ومالي والمغرب. كما تعاونت ليبيا مع الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، والشبكة الدولية لاسترداد الأموال (كارين) والانضمام كعضو مراقب فيها. كما أن من صور الاسترداد اللجوء للتحكيم متى اشتمل ذلك في العقد الدولي، حيث يجوز أن تكون معاهدة استثمار ثنائية أساساً للتحكيم. نذكر من ذلك في عام 2014 رفعت ليبيا متمثلة في المؤسسة الليبية للاستثمار دعوى استرداد على شركة سوستيه جنرال في محكمة لندن العليا لاسترداد خسائر بقيمة 1.5 مليار دولار، عقب اتهامها بدفع رشوة قدرها 58.5 مليون دولار لمسؤولين في المؤسسة مقابل إبرام صفقات تزيد قيمتها عن 2.1 مليار دولار. إلا أنه في عام 2017 توصلت المؤسسة الليبية للاستثمار وسوستيه جنرال إلى تسوية باسترداد 963 مليون دولار وفق تسوية سرية¹.

المبحث السادس: تأثير إعادة التدفقات المالية غير المشروعة على الاقتصادات الوطنية والحلول المقترحة لتسهيل استرجاعها:

المطلب الأول: المساهمة في التنمية:

هناك العديد من التقارير والدراسات التي تناقش تأثير مكافحة إعادة التدفقات المالية غير المشروعة على الاقتصادات الوطنية. تتناول هذه الدراسات عدة جوانب، بما في ذلك:

- 1- **النمو الاقتصادي:** تشير بعض الدراسات إلى أن مكافحة إعادة التدفقات المالية غير المشروعة يمكن أن تساهم في تعزيز النمو الاقتصادي للدول. من خلال تقليل الفساد المالي وتحسين الشفافية وتعزيز الثقة في النظام المالي، وتوفير بيئة أكثر جاذبية للاستثمارات وتنمية الأعمال.
- 2- **مكافحة الفساد:** إعادة التدفقات المالية غير المشروعة ترتبط بشكل كبير بالفساد المالي وانتهاكات حقوق الإنسان. بالتالي، مكافحة هذه الظاهرة يساهم في تقليل مستوى الفساد في الدول وتعزيز الحوكمة الرشيدة والمساءلة.
- 3- **الاستقرار المالي:** تساهم مكافحة إعادة التدفقات المالية غير المشروعة في تعزيز الاستقرار المالي للدول. وذلك من خلال تقليل تدفق الأموال غير المشروعة والجرائم المالية، وتقليل المخاطر المالية وتعزيز الثقة في النظام المالي.
- 4- **تنمية المجتمع:** يمكن أن تساهم مكافحة إعادة التدفقات المالية غير المشروعة في تحسين مستوى المعيشة وتنمية المجتمعات. فعندما تتمكن الدول من استرداد الأموال المنهوبة وتوجيهها نحو التنمية الاقتصادية والاجتماعية، يمكن تحقيق تحسينات في البنية التحتية والخدمات العامة والتعليم والصحة، وبالتالي تحسين جودة الحياة للمواطنين.

هذه بعض الجوانب التي يمكن أن تؤثر فيها مكافحة إعادة التدفقات المالية غير المشروعة على الاقتصادات الوطنية. ومع ذلك، يجب ملاحظة أن الأثر الدقيق قد يتفاوت من دولة إلى أخرى ويتأثر بعوامل كثيرة مثل الحجم الاقتصادي والهيكل الاقتصادي والتحديات الداخلية والخارجية التي تواجهها الدولة.

المطلب الثاني: الحلول المقترحة لتسهيل استرجاع الأموال المنهوبة:

كل الدول تسعى لاستثمار أموالها والمحافظة عليها، وتسعى لاسترجاعها متى نهبت وهربت خارج نطاق ولايتها، فهناك عدد من الإجراءات التي يمكن اتخاذها لتسهيل التعاون الدولي في قضايا إعادة الأموال غير المشروعة. ويمكن اختصارها في ثلاثة محاور وهي:

(1) دليل استرداد الأموال، دليل ارشادي للممارسين، الإصدار الثاني، جان بير برون، اناسازيا سوتيروبولو، لاريسا غراي، كلايف سكوت، كيفن ستيفنسون، مجموعة البنك الدولي، ستار - مبادرة استرداد الأموال المسروقة، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ص 295

- **السياسي:** بتفعيل الارادة السياسية بين الدول لبناء اطر قانونية وطنية لمكافحة الفساد، واتباع اسلوب الضغط السياسي لتسهيل الجهود القانونية والقضائية لاسترجاع العائدات.
 - **التشريعي:** بتعديل القوانين الداخلية وتكييفها مع المعايير الدولية، وزيادة المرونة وتسهيل عمل لجان مكافحة وتنبع الفساد.
 - **القضائي:** بتعزيز استقلالية القضاء، وتوفير التدريب اللازم لأعضاء الهيئات القضائية وتعزيز التعاون القضائي بإبرام الاتفاقيات ومذكرات التفاهم بين الدول.
- ونسرد هنا بعض الاليات المهمة وفقا لما تم ذكره اعلاه لتسهيل التعاون الدولي:
- 1- **توقيع اتفاقيات التعاون الدولي:** يمكن للدول التوقيع على اتفاقيات التعاون الدولي لتسهيل تبادل المعلومات والتعاون في قضايا إعادة الأموال غير المشروعة. وتشمل هذه الاتفاقيات تبادل المعلومات المالية والمصرفية، وتسليم الأدلة، وتسليم الأشخاص المشتبه بهم، وتبسيط الإجراءات القضائية بين البلدان.
 - 2- **تعزيز التعاون القضائي:** يمكن للدول تعزيز التعاون القضائي من خلال إنشاء آليات قضائية مشتركة لتسهيل تقديم المساعدة القضائية المتبادلة في قضايا إعادة الأموال غير المشروعة، وتسهيل تسليم الأدلة والمستندات القضائية، وتسليم الأشخاص المطلوبين للمحاكمة، وتنسيق الإجراءات القضائية بين البلدان.
 - 3- **تعزيز التعاون الشرطي:** يمكن للدول تعزيز التعاون الشرطي من خلال تبادل المعلومات الاستخباراتية والتعاون في التحقيقات المتعلقة بإعادة الأموال غير المشروعة، وتبادل المعلومات حول الأشخاص المشتبه بهم والجرائم المالية، والتعاون في إجراءات الرصد والتحقيق، وتبادل الخبرات والتدريب في مجال مكافحة الفساد وغسل الأموال.
 - 4- **تبسيط الإجراءات القانونية:** يمكن للدول تبسيط الإجراءات القانونية والإدارية المتعلقة بإعادة الأموال غير المشروعة، وذلك لتسهيل وتسريع عمليات التحقيق والمصادرة واسترداد الأموال، وتحسين الإجراءات القضائية وتحديد المسؤوليات وتعزيز الشفافية والمساءلة لتحقيق نتائج أفضل في إعادة الأموال غير المشروعة.
 - 5- **توفير التدريب والدعم الفني:** يمكن للدول تقديم التدريب والدعم الفني للكوادر القضائية والشرطية والمصرفية والمالية في مجال إعادة الأموال غير المشروعة. كما يمكن أيضاً تعزيز التعاون مع المنظمات الدولية المختصة في مكافحة الفساد وغسل الأموال، مثل الأمم المتحدة والبنك الدولي والمنظمة لاقتصاديات التعاون والتنمية (OECD)، والعمل بمبادئ وإطارات دولية معترف بها في مجال مكافحة غسل الأموال وتجميد الأصول.
 - 6- **إمكانية إنشاء مجلس دولي:** يتكون من ممثلين للدول الراغبة بالانضمام والاستفادة من التعاون الدولي لتنفيذ الاحكام والأوامر، يكون مهمته استلام الطلبات من الدول ودراستها واحالتها الى مندوب الدولة لتنفيذها، وهذا المجلس سيكون له اثر ايجابي افضل بكثير من ان يتم طلب من الدول بتنفيذ احكام دول اجنبية، حيث سيكون الطلب وارد من مندوب الدولة والذي بدوره استوفي الطلب المقدم المعايير الدولية يتم الاتفاق عليها في المجلس، وبذلك نكون قد تجنبنا ما تتحجج بعض الدول بانتقاص سيادتها بتنفيذ الطلبات والأوامر والأحكام من الدول الأخرى.
- كما أن هناك عدة آليات قضائية مشتركة يمكن استخدامها لتسهيل التعاون الدولي في قضايا إعادة الأموال غير المشروعة، نذكر منها:

- 1- **اتفاقيات التسليم المتبادل:** تعتبر اتفاقيات التسليم المتبادل (Mutual Legal Assistance - MLAs) واحدة من الآليات القضائية المشتركة المهمة. فهي تتيح للدول تبادل المعلومات والأدلة وتقديم المساعدة القضائية المتبادلة في القضايا الجنائية. وتشمل الأشكال الشائعة للمساعدة القضائية في هذه الاتفاقيات تسليم الأشخاص المطلوبين للمحاكمة، وتقديم الأدلة والمستندات، وتنفيذ الأحكام القضائية.
- 2- **الشبكات القضائية الدولية:** تعمل الشبكات القضائية الدولية مثل الشبكة القضائية الأوروبية (Eurojust) وشبكة الشرطة الجنائية الدولية (Interpol) على تعزيز التعاون والتواصل بين

- السلطات القضائية والشرطية في الدول المختلفة. كما تُسهم هذه الشبكات في تبادل المعلومات المتعلقة بالجرائم المالية وإعادة الأموال غير المشروعة، وتنسيق التحقيقات وتسليم الأشخاص المشتبه بهم.
- 3- **الفرق القضائية المشتركة:** قد تشكل الدول فرقاً قضائية مشتركة للتحقيق في القضايا الدولية المعقدة، بما في ذلك قضايا إعادة الأموال غير المشروعة، ويتم تشكيل هذه الفرق من قضاة ومدعين عامين ومحققين من الدول المعنية، يعملون معاً في تحليل الأدلة وجمع المعلومات وتبادل المعلومات القضائية بشأن الجرائم المالية الدولية.
- 4- **الندوات والورش العمل:** تعقد الندوات والورش العمل الدولية لتبادل المعرفة والخبرات في مجال إعادة الأموال غير المشروعة، وتشارك في هذه الفعاليات القضاة والمدعون العامون والخبراء الدوليين لتقديم المحاضرات وتوفير التدريب وتبسيط الضوء على أفضل الممارسات والتحديات في مجال إعادة الأموال غير المشروعة.
- 5- **تعاون المصارف مع السلطات القضائية:** يمكن للمصارف أن تلعب دوراً هاماً في مكافحة غسل الأموال من خلال التعاون الوثيق مع السلطات القضائية. كما يمكن للمصارف تطوير الإجراءات الداخلية للكشف عن الأنشطة المشبوهة والتبليغ عنها والتعاون في التحقيقات الجارية.
- 6- **تحسين قدرات الرقابة المالية:** تعزيز القدرات والتدريب لدى الجهات المسؤولة عن الرقابة المالية يساهم في تحسين الكشف عن الممارسات غير المشروعة وتبويض الأموال. ويمكن تحسين استخدام التكنولوجيا وتطوير أدوات تحليل البيانات للكشف عن أنماط غير مشروعة في النشاط المالي.
- 7- **تعاون المجتمع المدني:** يمكن أن يلعب المجتمع المدني دوراً فعالاً في رصد الأنشطة غير المشروعة والتبليغ عنها. حيث يمكن تشجيع المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأكاديمية ووسائل الإعلام على المشاركة في مكافحة غسل الأموال وتقديم الدعم والتوعية للجمهور.
- 8- **استخدام التقنيات المتقدمة:** استخدام التكنولوجيا المتقدمة مثل تحليل البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي من شأنه تحسين قدرات الكشف عن الأنشطة غير المشروعة، واستخدام هذه التقنيات في تحليل البيانات المالية وتحديد الأنماط المشبوهة ورصد العمليات غير المعتادة.
- 9- **التشريعات القوية والتنفيذ الفعال:** يجب أن تكون هناك تشريعات قوية تهدف إلى مكافحة غسل وتبويض الأموال، ويجب تطبيق هذه التشريعات بفعالية. كما يجب أن تتضمن هذه التشريعات معايير صارمة للكشف عن الأنشطة غير المشروعة وتبعية المسؤولين عنها للعقوبات.
- 10- **التعاون الدولي وتبادل المعلومات:** على الدول التعاون وتبادل المعلومات فيما يتعلق بالأنشطة غير المشروعة وتحركات الأموال غير المشروعة عبر الحدود، وتسهيل الإجراءات الاجرائية والقضائية وعدم التأخير الغير مبرر حتى لا يتم اخفاء الاموال مما يصعب تعقبها ومن ثم استردادها.

الخاتمة

يتضح مما تقدم أن استرداد الأموال غير المشروعة لم يعد مجرد إجراء قانوني أو قضائي، وإنما أصبح قضية ترتبط بحماية الاقتصاد الوطني، وتعزيز سيادة القانون، وترسيخ مبادئ الشفافية والمساءلة، ومكافحة الفساد والجريمة المنظمة العابرة للحدود. فالأموال العامة تمثل ركيزة التنمية والاستقرار، وأي اعتداء عليها أو تهريبها إلى الخارج يشكل انتقاصاً من حقوق الشعوب وإهداراً لموارد الدول.

ورغم ما حققه المجتمع الدولي من تطور ملحوظ في وضع الاتفاقيات الدولية والأطر القانونية المنظمة للتعاون في مجال استرداد الأصول، فإن التطبيق العملي لا يزال يواجه العديد من التحديات، أبرزها بطء الإجراءات، واختلاف الأنظمة القانونية، واعتبارات السيادة الوطنية، وضعف تبادل المعلومات، الأمر الذي يستوجب تطوير آليات أكثر كفاءة ومرونة، وتعزيز الثقة المتبادلة بين الدول، بما يحقق التوازن بين احترام السيادة الوطنية وضمان عدم إفلات مرتكبي الجرائم المالية من المساءلة.

وأكد قرار مجلس الأمن رقم (52/21) بشأن استرداد الأموال المنهوبة لا يقتصر على كونه التزاماً قانونياً، بل يرتبط ارتباطاً وثيقاً بحماية حقوق الإنسان، إذ إن حرمان الدول من أموالها المستردة ينعكس سلباً على قدرتها على توفير الخدمات الأساسية وتحقيق التنمية المستدامة. كما شدد القرار على أهمية تحسين التعاون الدولي، وتسريع إجراءات المساعدة القانونية المتبادلة، وإزالة العوائق التي تحول

دون استرداد الأصول، بما يضمن إعادة الأموال إلى شعوبها واستثمارها في تحقيق التنمية والعدالة. وبشأن الأثر السلبي لعدم إعادة الأموال المتأتية من مصدر غير مشروع إلى بلدانها الأصلية.

ومن ثم، فإن نجاح جهود استرداد الأموال غير المشروعة يتطلب تكامل الإرادة السياسية مع المنظومة التشريعية والقضائية، إلى جانب تفعيل التعاون بين الأجهزة الرقابية والمالية والمصرفية، والاستفادة من التطور التقني والذكاء الاصطناعي في تتبع الأموال وتحليل المعاملات المالية المشبوهة. كما أن دعم المبادرات الدولية، وتطوير الاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف، وإنشاء آليات دولية أكثر فاعلية – كالمجلس الدولي المقترح لتنسيق وتنفيذ طلبات استرداد الأموال – قد يساهم في تجاوز العديد من العقبات العملية التي تعترض التعاون الدولي.

وفي نهاية هذا البحث، فإن مكافحة غسل الأموال واسترداد العائدات الإجرامية ليست مسؤولية دولة بعينها، وإنما هي مسؤولية جماعية تتطلب شراكة دولية حقيقية تقوم على التعاون والثقة والالتزام المشترك بأحكام القانون الدولي والاتفاقيات ذات الصلة. فكلما ازداد مستوى التعاون الدولي وفعالية آلياته، ازدادت قدرة الدول على حماية أموالها العامة، واستعادة حقوق شعوبها، وتجفيف منابع الفساد والجريمة المالية، بما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة، وترسيخ العدالة، وتعزيز الأمن والاستقرار على المستويين الوطني والدولي.

Compliance with ethical standards

Disclosure of conflict of interest

The authors declare that they have no conflict of interest.

المراجع:

- مجلة حقوق الإنسان والحريات - المجلد 07 - العدد 02 - سنة 2022م.
- المنتدى العالمي لاسترداد الأموال - واشنطن العاصمة - (4-6) ديسمبر 2017م.
- محمد حبجب - آليات التعاون لدولي لمواجهة جرائم الفساد في ظل أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد 2003م.
- علي مخزوم التومي - محمد ابراهيم نقاسي - آليات استرداد الموجودات الليبية المهربة في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد - مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية.
- كريم معروف - إشكاليات التعاون الدولي في استرداد الأموال المنهوبة وعائدات الإجرام المهربة إلى الخارج.
- الأمم المتحدة- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد- اعتمدها الأمم المتحدة بموجب القرار رقم 58/4 المؤرخ في 31 أكتوبر 2003، ودخلت حيز النفاذ في 14 ديسمبر 2005.
- قانون رقم (2) لسنة 2005م بشأن مكافحة غسل الأموال الصادر عن مؤتمر الشعب العام.
- قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الصادر عن المجلس الرئاسي بقانون رقم (1013) لسنة 2017 بتاريخ 2017/10/24 والمصور بالجريدة الرسمية (عدد خاص) السنة السابعة بتاريخ 5 جمادى الآخر 1439 هـ الموافق 2018/02/21
- قرار المجلس الرئاسي رقم 1011 لسنة 2017 والمعدل بموجب القرار الرئاسي رقم 1163 لسنة 2018 م بشأن استرداد أموال الدولة.
- قرار المجلس الرئاسي رقم 1496 لسنة 2019م بشأن إعادة تنظيم مكتب استرداد أموال الدولة الليبية وإدارة الأصول المستردة.
- القانون رقم (3) لسنة 1986 بشأن من أين لك.
- دليل استرداد الأموال، دليل ارشادي للممارسين، الإصدار الثاني، جان بير برون، اناستازيا سوتيروبولو، لارسيا غراي، كلايف سكوت، كيفن ستيفنسون، مجموعة البنك الدولي، ستار - مبادرة استرداد الأموال المسروقة، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of LJCAS and/or the editor(s). LJCAS and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.